النهار ٩-١٠-٢٠١٩

الدولة تحمي "الكارتيلات"... فمن يحمي اللبنانيين؟

بطيش لـ"النهار": قانون المنافسة يفكّك الاحتكارات

سلوى بعلبكي

بين اعتماد الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية أو الانغماس الكلي في زمن العولمة، والانتظام في مفهوم دولة الرعاية والحماية الاجتماعية، دور للدولة اللبنانية لا يزال شبه مفقود، أو يعمل بآليات قانونية وتشريعية موروثة، ما عادت تصلح للنهوض بقطاعي التجارة والاستثمار، وليست قادرة على فرض خفض تنافسي للأسعار، يفيد منه المواطن مباشرة، والاقتصاد عموما. غياب التنافسية حل محله شبه الاحتكار الذي يمارسه علنا منذ أمد، مستثمرون وتجار، لا يتعدى عددهم العشرة، يتناوبون بالتكاتف والتضامن على تزويد الأسواق السلع الحيوية كالنفط والطحين والدواء وغيرها، بتنسيق كامل في ما بينهم، لتحديد الأسعار وتقاسم الفوز بالمناقصات التي تبلغ مليارات الدولارات سنويا، بما يخدم مصالحهم ويؤمن أرباحهم التي تتخطى أحيانا النسب العالمية المتعارف عليها. كل ذلك يحدث في غياب تشريعات وقوانين تسمح للمزيد من الشركات بالمشاركة في الاستيراد والمناقصات.

ولكن مهلا. منذ نحو ٢٠ عاما أعد وزير الاقتصاد السابق ناصر السعيدي مشروع قانون للمنافسة ومنع الاحتكار لا يزال قابعا في أدراج اللجان النيابية.

البعض يوجه أصابع الاتهام الى اصحاب المصالح الكبرى والامتيازات الاحتكارية بعرقلة اخراجه الى الضوء، خصوصا أن بعضهم موجود وفاعل في السلطة، فيما يتهم البعض الآخر الدولة بالتقاعس والعمل لمصلحة هؤلاء عبر تأمين الدعم غير المباشر لهم، كما حصل في الأزمة "المفتعلة" أخيرا في قطاعي النفط والقمح.

هذه الازمة سلطت الانظار على "الكارتيلات"، فسرعت وتيرة عمل وزارة الاقتصاد التي تتكب منذ عامين على تعديل قانون المنافسة وتحديثه على نحو يراعي القوانين الدولية، ويحقق منافسة جدية ترتد إيجابا على المواطنين من خلال خفض الاسعار وارتفاع الجودة وتحسين نوعية الخدمات.

كذلك تعمل الوزارة، وفق ما يقول وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش لـ"النهار"، على إعداد مشروع قانون للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، "على أن أعرضهما على مجلس الوزراء قبل نهاية الشهر الجاري تمهيدا لإرسالهما الى مجلس النواب، مع اقتناعي بأهمية قانون المنافسة الذي سيساهم في فكفكة الاحتكارات وتحديث الاقتصاد."

وتكمن أهمية قانون المنافسة الجديد في مراعاته الأحكام الدولية وتكييفها مع أوضاع لبنان، بعد أخذ آراء جهات محلية ودولية وإقليمية، ومنها البنك الدولي والاونكتاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وفق ما تؤكد المديرة العامة للوزارة عليا عباس، التي تشير الى أن "المشروع يحتاج الى قراءة أخيرة من عدد من المحامين والمستشارين قبل ارساله الى مجلس الوزراء."

وعلى الرغم من تأكيده أن لبنان يعتمد نظام الاقتصاد الحر، وأمام مطالبة البعض الدولة باستيراد القمح والمشتقات النفطية، لا يمانع بطيش في إعادة البحث في هذا الخيار: "كل شيء قابل للبحث، وأنا منفتح على كل الامور، مع تأكيد بقاء لبنان ضمن إطار النظام الاقتصادي الحر. قد نغير في بعض الآليات، وندرس خيارات أخرى بما يخفف الاعباء عن الناس لعدم البقاء تحت رحمة أي كان... ثمة أفكار تحتاج الى البحث والمقاربات قبل عرضها على مجلس الوزراء، علما أن هذه الامور تدخل ضمن أسس الأمن الغذائي."

وفي حين هدأت الامور نسبيا على خط أزمة المحروقات والقمح، استغرب بطيش ما كانت قد نشرته "النهار" نقلا عن اصحاب الافران من تلويحهم بأزمة، لافتا الى الدراسة التي أعدها الخبراء الاوروبيون والتي بينت أن هامش أرباح المطاحن عادلة، فيما أرباح المخابز تعتبر جيدة، لذا لا يحق لهم تمنين المواطنين والدولة على حد سواء، وإلا سأعمد الى الإفصاح عن تفاصيل أكثر". ويتساءل بطيش عن "هذا الجنوح غير المبرر كليا نحو التهديد بالإضرابات والتحركات الاحتجاجية ورفع السقوف بوجه الدولة، رغم أن الحلول وضعت على السكة الصحيحة عبر مصرف لبنان."

احتكارات وكارتيلات!

الازمة التي عاشها اللبنانيون أخيرا استفزت المدير العام للشركة الدولية للمعلومات جواد عدره الذي اعتبر في تغريدة على "تويتر" ان "كارتيلات النفط والطحين والدواء غير راضية عن توفير الدولار للاستيراد، فثمة ٤ أو ٥ شركات تحتكر البنزين بنحو ٢,٢ ملياري دولار، و٣ أو ٤ شركات تحتكر استيراد القمح بنحو ١٨٠ مليون دولار، وأخرى تحتكر استيراد الدواء بنحو ١,١ مليار دولار"، فيما انتقد الباحث في الشركة محمد شمس الدين "الحصرية والدعم الذي تحظى به هذه الشركات بدل أن تفتح السوق للمنافسة وتشجيع الصناعة المحلية". وقال لـ"النهار": "نظريا، يمكن أيا كان استيراد النفط، ولكن فعليا لا يمكن ذلك بوجود الاحتكارات. أما عمليا فثمة شركة واحدة تسيطر على السوق المحلية وتستورد النفط عبر استيعاب كل الشركات الصغيرة تحت جناحها". ووضع شمس الدين أزمة المحروقات الأخيرة في إطار "جشع أصحاب المحطات الذين يربحون ألفي ليرة في الصفيحة الواحدة وهم غير مستعدين للتنازل عن ربحهم. وأكثر، فهم مستعدون لافتعال أزمة في البلاد كما حصل أخيرا". وأوضح أنه "اذا ارتفع سعر الدولار فإن الشركات النفطية أو المحطات أو الافران أو الأدوية لا تخسر، ولكن أرباحها تنخفض عندما تشتري الدولار بأكثر من سعره الرسمي، وتاليا يصبح الدعم دعما للاحتكار وليس للمواطن."

وبرزت خلال الازمة الاخيرة مطالبات من بعض أصحاب المطاحن بأن تتولى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري استيراد القمح وبيعه للمواطن، وهو ما رحب به شمس الدين، لافتا الى أن "الدولة تخلت عن استيراد النفط تحت حجة الاقتصاد الحر، وأن الدولة تاجر فاشل، فيما يمكنها الاستيراد والمنافسة استنادا الى التجربة الناجحة سنة ١٩٩٣، لتتخلى عن القطاع لمصلحة الاحتكارات."

أما بالنسبة الى الدواء، فاعتبر أن "على الدولة واجب تشجيع صناعة دوائية في لبنان، لخفض فاتورة الاستيراد وتوفير فرص عمل. إذ بدل أن نستورد بمليار و١٠٠ مليون يمكن استيراد المواد الاولية لصناعة الدواء بما لا يناهز ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون دولار من الهند، خصوصا أن لدى لبنان كفايات لا يستهان بها في هذا المجال."

والاحتكار ينطبق ايضا على قطاع الاسمنت، إذ يشير شمس الدين الى ان "ثمة ٣ شركات تحتكر صناعة الاسمنت وتبيع الطن الواحد للمواطن بـ١٠٠ دولار، في حين أن هذه الشركات تصدر فائضها بسعر ٤٠ دولارا للطن."

للمشكلة المتفاقمة أبعاد عدة وفق ما تقول المديرة التنفيذية وكبيرة الاقتصاديين في مصرف "جيفريز انترناشيونال" علياء المبيض، أولها يتعلق بالأزمة النقدية والتي تردها المبيض الى "الاختلالات الماكرو–اقتصادية المتعاظمة، والتي تجلت بعجوزات خارجية ومالية مستمرة أدت الى إضعاف الاحتياطات من العملات الاجنبية وتراكم المديونية، نتيجة تقاعس الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ أي إصلاحات هيكلية. وثانيها يكمن في غياب الادارة الحكيمة لقطاعات استراتيجية تمس مباشرة الأمن الغذائي وأمن الطاقة (food and energy security) للبلاد، عبر السماح لكارتلات من الشركات والأفراد بالتحكم في استيراد هذه السلع وتسعيرها من دون اي منافسة وفرض الأمر الواقع."

من هنا ترى المبيض ضرورة "اعادة النظر في منظومة كهذه تهدد الأمن الاجتماعي وفي دور الدولة الناظم لعملية الاستيراد لهذه السلع، وتأمين منافسة عادلة في عملية الاستيراد ما لم يكن الدور حصريا للدولة. فلقد مرت ٢٠ سنة على تحضير مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار من الوزير السابق ناصر السعيدي. ٢٠ عاما ولبنان يدور في حلقة مفرغة مكلفة واقتصاد متهالك ينعش فيه المحتكرون، متستّرين خلف السياسيين المستفيدين الرافضين لإقرار قانون كهذا."